لو نوي احلالا الرجال محل النسا لنوي احلال ما عطف عليه وهو النسا لنوي احلال ما عطف
لو نوي احلال الرجال محل النسا لنوي احلال ما عطف وهو النسا لنوي احلال ما عطف عليه وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا
عليه محل الناس فيكون التقدير زيد افضل الناس وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا
قصد به الزيادة على من اضيف اليه بشرط ان يكون منهم واما نحو يا ايها الرجل غلام زيد
بنصب الغلام فلان الغلام لو نوي احلاله محل الرجل لزم الرفع لان الرجل في هذا التركيب واجب
الرفع واما نحو اي الرجلين زيد وعمرو فلانه لو نوي احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو
محل الرجلين لزم اضافة اي الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا ان كان بينهما جمع مقدر
نحو اي زيدا حسن يعني اي اجزاء زيد احسن او عطف على اي شيها نحو اي واي فارس
الاحزاب واما نحو جاني كلا اخويك زيد وعمرو فلانه لو نوي احلال زيد مع ما عطف عليه وهو
عمرو محل اخويك لزم اضافة كلا الى ما يدل على اثنين بكلمه واحدة كلا اخي وخليلي واجدي
عضدا في النايبات والمام الملمات من نوادر الضرورات **قوله** و لهذا امتنع البدل ونفي
البيان في نحو قولك هند قام عمرو اخوها ونحو مررت بعمرو برجل عمرو اخوه ونحو زيد
ضربت عمرا اخاه يعني ولاجل ان البيان في التقدير ليس من جملة اخرى والبدل في التقدير
من جملة اخرى نفي البيان في هذه الصورة وامتنع البدل فيها اما نحو هند قام عمرو اخوها
فلانه لو قدر اخوها من جملة اخرى لزم خلو الجملة الواقعة خبرا اعني قام عمرو من رابط
يربطها بالمبتدا واما نحو مررت برجل قام عمرو اخوه فلانه لو قدر اخوه من جملة اخرى
لزم خلو الجملة الواقعة صفة اعني قام عمرو من رابط يربطها بالموصوف واما نحو زيد
ضربت عمرا اخاه فلانه لو قدر اخاه من جملة اخرى لم تكن هذه الصورة من باب الاشتغال
قوله ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة لم يذكر المص مما اجتمعا فيه
الا ذكر في الحال والتمييز وقد ذكر ابن قاسم انه ثلاثة امور احدها ان كل واحد منهما يدل
على حدث وصاحبه الثاني انه يونث ويذكر الثالث انه يثنى ويجمع **قوله** و هي لا يصاغ
الا من القاصر كحسن وجميل وذلك لانها يلزم فاعلها ولا يتعدي منه الى المفعول فان قيل
قد صيغت الصفة المشبهة من المتعدي نحو رحمن ورحيم فانهما مصوغان من رحم
وهو متعد اجيب بان الصفة انما تصاغ من غير القاصر بعد تنزيله منزلة القاصر
فصح ان المشبهة لا تصاغ الا من القاصر **قوله** وهي لا تكون الا للحاضر اي الماضي المتصل
بالزمن الحاضر في الشرح هذا عين ما حكاه ابو حيان عن بعض الناس وذلك ان السيرافي
قال في الصفة المشبهة انها ابدا للماضي وقال ابن السراج انها للحال واليه ذهب الشلوبين
وابن مالك فقال ابو حيان جمع بعض اصحابنا بين هذين القولين بان قال لا يريد السيرافي
بكونها للماضي ان الصفة انقطعت وانما يريد انها ثبتت قبل الاخبار ودامت الى وقت
الاخبار ولا يريد ابن السراج انها انما وجدت وقت الاخبار فلا فرق حينئذ بين القولين
قوله وغير جارية في التوضيح وهو الغالب في المبنية من الثلاثي **قوله** وقول جماعة
انها لا تكون الا غير جارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله من صديق واخي ثقة او عدو

وشاخط

وشاخط دار زنا قال الزمخشري في مفصله الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية
وانما هي مشبهة بها في انها تذكر وتونث وتثنى وتجمع انتهى وهو ظاهر كلام ابي علي في الايضاح
ورد بانهم متفقون على ان شاحطا في هذا البيت وهو بشين معجمه وحا وطا مهملتين بمعنى
بعيد صفة مشبهة مجارية للمضارع **قوله** ولا يكون معمولها الا سببيا نحو زيد حسن وجهه
او الوجه قال المص في اوضح المسالك اي منه وقيل ال فيه خلف عن المضاف اليه وقول ابن
الناظم ان جواز نحو زيد بك فرح مبطل لعموم قوله ان المعمول لا يكون الا سببيا موخرا
مردود لان المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه وانما عملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل
وكذا عملها في الحال وفي التمييز ونحو ذلك **قوله** فاما الحديث ان امراة كانت تهراق الدما
فالدما تمييز على زيادة ال وتهراق مضارع هراق واصله اراق قلبت همزته ها ولم
تحذف من المضارع كما حذفت الهمزة منه لا تتفاعلة الحذف وهي اجتماع همزتين اذا كان حرف
المضارعة همزة وينبغي ان يعلم ان المص لم يذكر هذا الحديث لانه مما نحن فيه بل ذكره استطرادا
لشبه بينه وبين ما نحن فيه وهو ان تهراق في الحديث نصب ما لم ينصبه المبني
للفاعل وهو المفعول الثاني الثاني مع ان المبني للمفعول فرع عن المبني عن الفاعل كما
ان الصفة المشبهة نصبت ما لم ينصبه فعلها مع انها فرع عنه او ذكره دفعا لسوال يرد
على قوله ويمتنع زيد حسن وجهه وذلك السوال هو كيف يمتنع ذلك وقد ثبت نظيره
وهو هذا الحديث فان تهراق فعل قاصر عن المفعول الثاني وقد بقي هنا المفعول واسند
الى ذي السببي ونصب سببيه كما ان حسن فعل قاصر عن المفعول اسند الى ذي السببي
ونصب سببيه فقط ما وجد مكتوبا بخط ابن السبكي وهو هذا عجب فان تهراق فعل مضارع لا
اسم فاعل ولا صفة مشبهة فليس مما نحن فيه فان اراد ان تهراق الدما فعل وان مهراقة صفة مشبهة
وقد خالفه وقد خالفه في العمل لان تهراق عمل النصب فنقول وكذلك مهراقة سوا انتهى قال
ابن الحاجب في اماليه ويجوز ان يكون الدما منصوبا بفعل مقدر اي تريق الدما ويجوز ان يكون
على التشبيه بالمفعول به كما في زيد حسن الوجه وعليهما فليست الى زايدة ويجوز ان يكون
منصوبا على توهم التعدي الى مفعول ثان لان الهمزة دخلت على ها التي هي عوض عن
الهمزة التي في اراق فعداه بها الى مفعول اخر كان المعنى جعلها غيرها مهريقة الدما ويجوز
رفع الدما على البدل من الضمير في تهراق كانه قيل تهراق دمها بجعل الفعل اولا لها ثم ابدل منه
كما تقول اعجبتني الجارية وجهها وحذف الضمير للعلم به انتهى وفي الشرح تخريجه نصب الدما
على التشبيه بالمفعول به مختلف فيه وكثير من النحاة يأباه اذ النصب عندهم على التشبيه
لا يكون في الافعال وتخريجه على توهم التعدي الى مفعول ثان ضعيف انتهى **قوله** لان
شرط ذلك نحو ك اليا لم يشترط ابن مالك في التسهيل ذلك بل شرط كون اليا لاما فلو قال المص
ومن ثم ليست لاما وعنده شرط ذلك ان تكون لاما الكان احسن **قوله** واما العطف على
محل المخفوض فيمتنع عند من شرط وجود المحرز كما سياتي في هذا الباب عند ذكر اقسام العطف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)